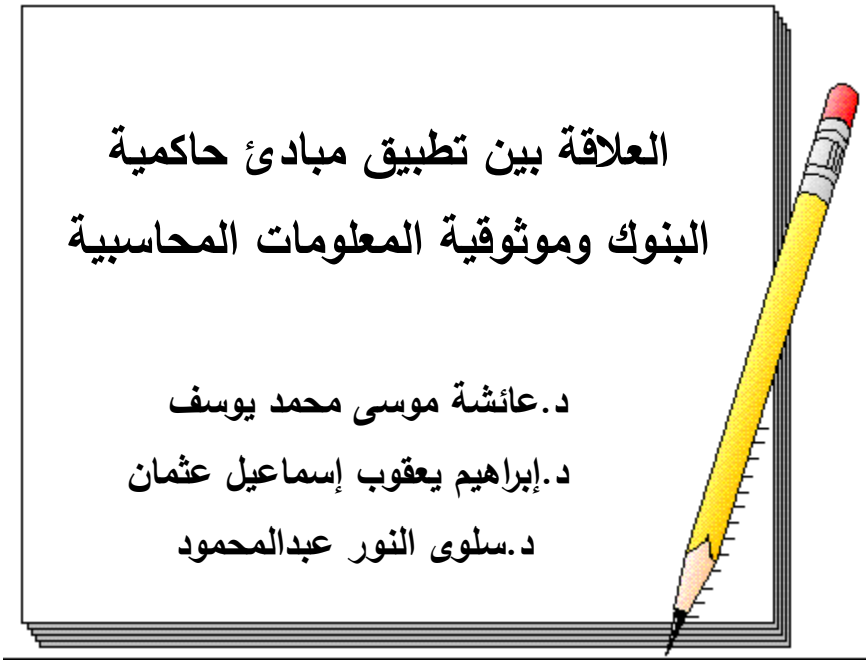

العلاقة بين تطبيق مبادئ حاكمية البنوك وموثوقية المعلومات المحاسبية

د.عائشة موسى محمد يوسف
د.إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان
د.سلوى النور عبدالمحمود

العلاقة بين تطبيق مبادئ حاكمية البنوك وموثوقية المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية على البنوك العاملة بولاية جنوب دارفور –نيالا

إعداد الباحثون

د.عائشة موسى محمد يوسف جامعة نيالا

د.إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان جامعة نيالا

د.سلوى النور عبدالمحمود جامعة نيالا

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى وجود علاقة بين تطبيق مبادئ حاكمية البنوك وموثوقية المعلومات المحاسبية، هدفت الدراسة إلى التعرف على حاكمية البنوك ومبادئها، موثوقية المعلومات المحاسبية، ثم التطبيق العملي لمعرفة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحاكمية وموثوقية المعلومات للعينة المبحوثة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة تحليل الارتباط وتوصلت لعدة نتائج منها أن معظم البنوك عينة الدراسة تطبق مبادئ الحاكمية، كما أن معلوماتها المحاسبية تتوفر فيها خصائص موثوقية المعلومات، وتوجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحاكمية وموثوقية المعلومات المحاسبية، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة حتى تشمل المصارف التي لم تطبقها بغرض تعزيز موثوقية المعلومات، وعلى إدارة المصارف مراعاة عدم التحيز في عملية تسجيل وتحويل ملكية الأسهم، مراعاة إتاحة المعلومات لكل المساهمين خاصةً تلك التي تتعلق بالعمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم، ومراعاة الدقة والتوقيت المناسب في قياس المعلومات المحاسبية لتعزيز الثقة في تلك المعلومات.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحاكمية، موثوقية المعلومات المحاسبية.

Abstract

The study problem is resided in pointing out whether there is a relationship between the application of banks governance principles and the reliability of accounting information. The aim is to identify banks governance and their principles as well as the reliability of their accounting information. It also attempts to conduct a practical application in order to know the relationship between the application of governance principles and reliability of information regarding the study sample. And so as to meet these objectives, the correlation analysis approach has been used, leading to numerous findings of which that most banks, representing the study sample, apply governance principle. Likewise, their accounting information possessthe reliability of accounting information characteristics. The study drew some recommendations, of which the attention that should be dedicated to the application of the governance principles so as to include

the banks which did not apply it ; the aim is to reinforce accounting reliability as bank management should be careful to adhere the impartiality principle in the process of the registration and transfer of shares ownership. Furthermore, information should be made widely available to all shareholders, particularly those concerning the unusual transactions which would affect their rights. Finally, punctuality and appropriate timing should be taken into consideration in the measurement of the accounting information; that is in order to promote confidence in those information.
Key Words: Governance Principle, Reliability Accounnting.

المقدمة:

تعتبر المعلومات ذات الجودة التي تتوافر فيها صفتي الموثوقية والملاءمة الأساس الذي تُبنى عليه القرارات حيث تكون صحة القرارات بناءً على صحتها، وكان لزيادة حالات إفلاس البنوك والشركات العالمية أثر مهماً في دفع إدارة تلك البنوك والشركات إلى إتباع السياسات المحاسبية غير المتحفظة التي تؤدي إلى المبالغة في قيم الأصول بغرض زيادة الأرباح تشجيعاً للمستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها، وكذلك توفيق الأوضاع والحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من جهة أخرى، ومن نتائج تلك الممارسات هي إظهار قوائم مالية ذات معلومات وأرقام لا تتفق مع الواقع العملي بمعنى تقل فيها الموثوقية، وقد أدى ذلك إلى زيادة مخاطر الإفلاس، الأمر الذي تطلب التمسك بمبادئ الحاكمية والتحفظ المحاسبي لتأمين مصالح الغير.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى وجود علاقة بين تطبيق مبادئ الحاكمية وموثوقية المعلومات المحاسبية، وتم طرحها في سؤال رئيس هو: هل توجد علاقة بين تطبيق مبادئ حاكمية البنوك وموثوقية المعلومات المحاسبية؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1/ هل توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور؟.

2/ هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور ؟.

3/ هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور ؟.

4/ هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور ؟.

5/ هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور ؟.

6/ هل توجد علاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور ؟.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تمثلت أهمية الدراسة العلمية في الآتي:

1/ تساعد في إبراز علاقة تطبيق مبادئ الحاكمية في النظم المحاسبية للبنوك بالمعلومات المحاسبية ذات الثقة.

2/ تساهم في تغطية بعض الفجوات العلمية والمنهجية التي لم تتناولها بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه الدراسة التي استعرضها الباحثين لأن الحاكمية تعتبر من أدوات الفكر الإداري الحديث التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية والإبداعية.

الأهمية العملية:

تمثلت أهمية الدراسة العملية في الآتي:

1/ دعم ثقة المستخدمين للمعلومات المالية التي تصدرها القوائم المالية، وذلك بتوفير معلومات موثوقة تساعد في اتخاذ القرار المناسب.

2/ الوصول لنتائج تخدم المستثمرين والممولين في ترشيد قراراتهم.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في هدف رئيس هو معرفة مدى وجود علاقة بين تطبيق مبادئ حاكمية البنوك في النظم المحاسبية وموثوقية المعلومات المحاسبية، ويمكن صياغته في الآتي:

1/ التعرف على وجود علاقة بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

2/ التعرف على وجود علاقة بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور .

3/ التعرف على وجود علاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور .

4/ التعرف على وجود علاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

5/ التعرف على وجود علاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

6/ التعرف على وجود علاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادرها الأولية متمثلة في الاستبانة والمصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأوراق المنشورة في المجلات.

فرضيات الدراسة:

اختبرت الدراسة فرضية رئيسة وهي (توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحاكمية وموثوقية المعلومات المحاسبية) التي تتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

الفرضية السادسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة بولاية جنوب دارفور.

محاور الدراسة:

اشتملت الدراسة على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: المقدمة والدراسات السابقة.

المحور الثاني:الإطار النظري ويتناول حاكمية البنوك، موثوقية المعلومات المحاسبية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :

تناول الباحثون بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة لتحديد الفجوات التي لم تتناولها تلك الدراسات وتساعدهم في صياغة مشكلة الدراسة الحالية، وتمثلت تلك الدراسات في الآتي:

دراسة الداعور وآخرون (2013م) هدفت إلى بيان مدى التزام شركات فلسطين بمتطلبات الحوكمة، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار جميع المصارف المدرجة في قطاع غزة الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي واختبرت فرضياتها وتوصلت لعدة نتائج منها وجود إلتزام بمتطلبات الحوكمة من جميع المصارف عينة الدراسة.

دراسة عسيري(2013م) هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تطبيق لائحة الحاكمية الصادرة عن هيئة السوق المالية من قِبل الشركات المساهمة السعودية، حيث قامت الدراسة بالبحث عن إفصاح شركات العين لتسعة عناصر من عناصر الحوكمة لتحديد ما طُبق وما لم يُطبق، اختبرت الدراسة تقارير شركات العينة المنشورة في العام 2008م، وتوصلت إلى أن أغلب شركات العينة أفصحت عن متطلبات الحوكمة بدرجات متفاوتة.

دراسة حلا ومحمد (2014م) هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وأداء الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان باستخدام عدة مقاييس(العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدل دوران الأصول، معدل دوران المخزون) للأداء المالي ، وتكونت عينة الدراسة من 69 شركة للفترة من2005م حتى 2009م، اختبرت الدراسة فرضياتها باختبار الانحدار المتعدد وتوصلت لعدة نتائج منها أن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول تتأثر بآليات الحاكمية المؤسسية.

دراسة السناوي وآخرون(2015م) هدفت الدراسة لمعرفة مدى توافر الحاكمية في المراجعة وإدارة الشركة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في عام 2013م وعددها 48 شركة، وقد إختبرت الدراسة المقومات الخاصة بعملية التجارة الخارجية، ومقومات الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة، ووزعت 150 إستبانة على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود قصور في توفر مقوم لجنة المراجعة وعملية تعيين المراجع، ولا تتوفر في الشركات عينة الدراسة اللجان التي يتطلبها أنموذج الحاكمية.

Giovanni et al 2015: هدفت الدراسة إلى معرفة الشركات التي تسعى إلى تحسين وسائل التواصل بغرض تلبية احتياجات المعلومات لأسواق المال في الظروف الاقتصادية المضطربة، وظفت هذه الدراسة تقنيات تطبيق تحليل المحتوى وتناولت طبيعة الإفصاح الطوعي داخل شركات العينة باستخدام نموذج الإنحدار الخطي، وتوصلت لعدة نتائج منها أن تشتت الملكية مع وجود لجنة المراجعة مرتبطة بزيادة مستويات الإفصاح الطوعي ذات الجودة العالية.

Caskey & Laux 2015 هدفت الدراسة إلى وضع نموذج لتحليل دور الحاكمية المؤسسية في مجلس الإدارة على خيارات التقارير المالية للشركات الأمريكية وحوافز المديرين منعاً للتلاعب بالتقارير المحاسبية، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن الرقابة القوية والحاكمية المؤسسية الفعالة تؤدي إلى تحفظ كبير في السياسات المحاسبية ويمنع التلاعب ويزيد من كفاءة الاستثمارات في الشركات.

Leal ,et, at 2015 هدفت الدراسة إلى إبراز تطور الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة في بورصة البرازيل للفترة من 2004م– 2013م، باستخدام مؤشر الحاكمية المؤسسي الواسع، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن هنالك توسع في ممارسات الحاكمية المؤسسية.

دراسة زلوم 2015م هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج كمي لقياس استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها، اختبرت الدراسة بيانات 72 شركة من القطاع الصناعي والخدمي بعد تقسيم تلك الشركات إلى ثلاث مجموعات وفقاً لجودة أرباحها (مرتفعة، متوسطة، مشكوك فيها) وذلك باستخدام التحليل العنقودي، ثم استخدام التحليل اللوجستي متعدد الاستجابات لتحديد الجودة الأكثر تمهيداً لتحقيق أهداف الدراسة، توصلت الدراسة إلى بناء نموذج لحساب احتمالات جودة الأرباح المحاسبية، وأن الشركات الأردنية تتمتع بجودة أرباح معقولة.

دراسة محمد وآخرون(2016 م) هدفت الدراسة لمعرفة أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت لعدة نتائج منها وجود أثر معنوي للاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي على جودة المعلومات المالية.

المحور الثاني: الإطار النظري.

ويتناول موضوعين هما، حوكمة البنوك، وموثوقية المعلومات المحاسبية.

أولاً: حوكمة البنوك.

أحدثت الأزمات التي ألمت بكثير من دول العالم أضراراً لحقت بمصالح الكثير من الدائنين والمستثمرين وغيرهم، وقد أدى ذلك إلى فقدان ثقة المستثمرين في واقع وحقائق الشركات، وأكثر الأسباب التي تسببت في هذه الأزمات هي عدم التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها عملياً، لذلك ظهرت أهمية الحوكمة وتطبيقها في الشركات، وأصبحت من أهم الموضوعات التي تطرح عالمياً ومحلياً، حيث تعتبر نظام يهتم بوضع التطبيقات والممارسات السليمة لإدارة الشركة بما يحافظ على حقوق أصحاب المصالح بالمنشأة عن طريق تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية بينهم باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة، أي هي مجموعة الأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن الشركة التي تقوم بتطبيقها من تعظيم قيمتها وأرباحها على المدى الطويل وبشكل يحقق الفوائد للمساهمين وأصحاب المصالح(آل خليفة، 2007م، ص 97).

1/ أهمية حوكمة البنوك:

تعتبر حوكمة البنوك ذات أهمية قصوى لأنها تحقق النزاهة والحياد ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين وحملة الأسهم في تحقق عائد مناسب على استثماراتهم والمحافظة على حقوقهم، وكذلك زيادة القدرة التنافسية للبنك وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، وأيضاً الاستفادة من نظم المحاسبة الإدارية والرقابة عن طريق التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وسلامة توجيه واستخدام التدفقات النقدية، توفير مصادر تمويل للبنك من خلال الجهاز المصرفي أو الأسواق المالية، وكذلك تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري للمنشأة (ميخائيل، 2005م، ص83)، كما أنها تمكن من تطبيق معايير بازل للمحاسبة والمراجعة، وتسهل من عملية المراجعة والرقابة من قبل السلطة النقدية ومؤسسات التقييم والتصنيف الدولية(الداعور وآخرون، مرجع سابق، ص261).

2/ أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق عدة أهداف منها ما يلي(عبد الرحمن، 2013م، ص ص192 ،193):

أ/ فصل الملكية عن الإدارة ومراقبة الأداء، وكذلك فصل المهام والمسؤوليات.

ب/ إيجاد هيكل يمكن من تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.

ج/ مراجعة وتعديل القوانين التي تحكم إدارة الشركات.

د/ الحاجة إلى تماثل المعلومات المالية وغير المالية، والإفصاح العادل، وإرساء قواعد الشفافية المالية

هـ/ تسعى إلى تجنب المشاكل المالية والإدارية ، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية
و/ خفض حدوث الأزمات المالية (Winkler, Delbert 1998, p. 18).

3/ مبادئ حوكمة البنوك:

حددت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في عام 2004م ستة مبادئ للحوكمة وهي(OECD, 2004):

أ/ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة: وهو ينص على ضرورة وجود إطار فعال من القواعد والقوانين والمعايير التي تؤكد تطبيق الحوكمة وتعزز الشفافية وكفاءة الأسواق وتنظيم العمل.

ب/ مبدأ حماية المساهمين: ويتحقق من خلال تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم، حضور الجمعية العمومية والتصويت وانتخاب مجلس الإدارة، ممارسة الرقابة على إدارة الشركة وإتاحة الفرصة لحصول المساهمين على كل المعلومات وعلى حقوقهم في الأرباح.

ج/ مبدأ المساواة بين المساهمين: ويتحقق من خلال المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين، توفير المعلومات لمختلف الفئات، الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين وتعويضهم عند حالات التعدي على حقوقهم، والإفصاح عن مصالح مجلس الإدارة والمديرين.

د/ مبدأ دور أصحاب المصالح: ويتحقق من خلال التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الشركة، المحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومدهم بالمعلومات ذات الجودة العالية التي تتوفر فيها الملاءمة والموثوقية، المشاركة والمتابعة والرقابة على أداء الشركة، وتعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم.

هـ/ مبدأ الإفصاح والشفافية: ويتحقق من خلال التوقيت المناسب للإفصاح، دقة وشمولية الإفصاح، مراجعة جميع المعلومات المُفصح عنها، وتوفير القنوات المناسبة لتوصيل المعلومات لمستخدميها.

و/ مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة: ويتحقق من خلال ضمان مسؤولية الإدارة عن الشركة والمساهمين، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين مع توفير المعلومات الكافية لهم، الالتزام بالقوانين وتحقيق المصالح لكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، ومتابعة المهام والوظائف واتخاذ القرارات.

ثانياً: موثوقية المعلومات المحاسبية.

المعلومة المحاسبية هي المعلومة ذات المصادر المختلفة وتشكل مادة حية يمكن التعامل معها بالتحليل والتفسير والشرح والوصف بهدف معالجتها وإخراجها في شكل معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارت (الخطيب وآخرون2011م، ص2) ، أما موثوقية المعلومات هي إحدى خصائص جودة المعلومات وتعني قدرة المعلومات على التعبير عن الأهداف أو العمليات الاقتصادية بالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي أنها تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها(الجعارات،

2012م، ص 193) ، و تساعد الأفراد الذين لا يتوفر لديهم وقت وخبرة لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومة التي تفيدهم (عبدالعظيم، 2005م، ص69) ، ولكي تتصف المعلومات بالثقة لابد من توافر خصائص فرعية تتمثل في الآتي:

1/ أولها الأمانة في التمثيل وتعني صدق المعلومات في التعبير والقياس عن حقيقة معينة(درغام وآخرون، 2013م، ص14).

2/ ثانيها القابلية للتحقق وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قِبل أكثر من شخص إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي أستخدمت في قياس المعلومات المالية (حماد، 2010م، ص317).

3/ الحيادية وتعني أن تخدم المعلومات المحاسبية جميع الفئات التي تستخدمها، ولا يجوز للمحاسب أو المراجع إعدادها وفحصها والتصديق عليها لصالح فئة على حساب الفئة الأخرى(خنفر وآخرون، 2011م، ص20) ، وتعني أيضاً التجنب المتعمد الذي يهدف للوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة(الجعارات، مرجع سابق، ص194).

وقد أضاف الباحثون خاصية رابعة هي قلة الأخطاء بغرض اختبار موثوقية المعلومات وستظهر هذه الخاصية في التحليل تعزيزاً لموثوقية المعلومات لأن قلة الأخطاء تعتبر ذات أهمية قصوى للوثوق بالمعلومة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

1/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التي تمارس نشاطها بولاية جنوب دارفور – مدينة نيالا وعددها(17) بنك، أما عينة الدراسة شملت(61) موظف بتلك المصارف من مراجعي الحسابات، المحاسبين والمدراء الماليين، وتم توزيع عدد (61) إستبانة على عينة الدراسة وتم جمع 56 إستبانة بنسبة 92%، وعند فحصها اتضح أن التالف منها هو عدد 4 أي ما نسبته 7%، وبهذا فان عدد الإستبانات القابلة للتحليل هي 52 إستبانة بنسبة بلغت 85% من إجمالي الإستبانات الموزعة أما نسبة الفاقد والتالف من الإستبانات هو15%.

2/ أداة الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق الإستبانة التي تحمل سبعة محاور، ومن أبرز الخطوات المتخذة لإعدادها:

أ/ غطت أسئلة الإستبانة متغيرات الدراسة.

ب/ صدق وثبات الإستبانة:

صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه(العساف ، 1995م،ص 429) ، كما يُقصد به شمول الإستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها(عبيدات وآخرون 2001م، ص 179) ، وقد تم التأكد من الصدق الداخلي لفقراتها بتوزيع 15 إستبانة على عينة استطلاعية، ثم حُسب لها معامل ثبات بلغت نسبته 90% ويعتبر هذا المعامل عالٍ جداً ويدل على وضوح فقرات الإستبانة، وأدناه عبارة عن توضيح الإختبار الإحصائي لمعامل الثبات لجميع محاور الدراسة.

الجدول رقم (1) معامل الثبات(طريقة ألفا كرونباخ) لمحاور الدراسة:

	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ
1	وجود أساس محكم وفعال للحوكمة	3	%78
2	مبدأ حماية المساهمين	4	%66
3	مبدأ المساواة بين المساهمين	3	%65
4	مبدأ دور أصحاب المصالح	4	%82
5	مبدأ الإفصاح والشفافية	5	%67
6	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	4	%60
7	موثوقية المعلومات	4	%72
معامل الثبات لجميع عبارات المحاور		31	%90

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يتضح من الجدول رقم(1) أن معامل الثبات الداخلي الكلي للدراسة بلغت نسبته 90% ويعتبر هذا المعامل عال جداً مقارنةً مع النسبة المقبولة إحصائياً والتي تبلغ 60%.

3/ أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشتمل على التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة) للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة لكل متغير بمفرده كما يلي:

أ/ التوزيع التكراري للبيانات الشخصية:

الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

البيان	العدد	النسبة
ثانوي	2	%4
دبلوم عال	31	%60
ماجستير	7	%13
دكتوراه	11	%21
أخرى	1	%2
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يتضح من الجدول رقم(2) أن نسبة 94% من أفراد العينة يحملون شهادة فوق الجامعي، ونستنتج من هذا أن آراء العينة ستكون معبرة بصورة جيِّدة لما تتمتع به من تأهيل علمي.

الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

البيان	العدد	النسبة
محاسبة	18	%35
اقتصاد	10	%19
إدارة أعمال	21	%40
دراسات مصرفية	2	%4
أخرى	1	%2
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني:

البيان	العدد	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	9	%17
لا أحمل زمالة	41	%79
اخرى	2	%4
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يتضح من الجدول رقم(4) أن نسبة 21% من أفراد العينة يحملون زمالة، وهذا يدل على أن أفراد العينة بالرغم من وجود مؤهلاتهم العلمية الواسعة إلا أنهم لا يهتمون بالمؤهلات المهنية.

الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية:

البيان	العدد	النسبة
مدير إدارة	11	%22
محاسب	20	%38
مراجع داخلي	8	%15
اخرى	13	%25
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يتضح من الجدول رقم(5) أن نسبة 75% من أفراد العينة هم يشغلون وظيفة مدراء ماليون ومحاسبون ووظيفة مراجعون، مما يدل على أن العينة المستهدفة تستطيع فهم العبارات والإجابة عليها بصدق وموضوعية مما يزيد من قوة نتائج الدراسة.

الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

البيان	العدد	النسبة
أقل من 5 سنة	14	%27
5 واقل من 10 سنة	11	%21
10 واقل من 15 سنة	4	%8
15 واقل من 20 سنة	2	%4
20 سنة فأكثر	21	%40
المجموع	52	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يتضح من الجدول رقم(6) أن نسبة 73% من أفراد العينة تجاوزت سنوات خبرتهم 5 سنوات، وهذا يدل على أن أفراد هذه العينة يتمتعون بخبرة كافية للإدلاء برأيهم بصورة واضحة تعطي نتائج الدراسة قوة وصدق.

ب/ اختبار التوزيع الطبيعي:

وهو يستخدم لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو ضروري في اختيار المقياس المناسب لاختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، فإذا كانت قيمته

المعنوية أكبر من مستوى المعنوية 5% فإن البيانات تتوزع طبيعياً، أما إذا كانت قيمته المعنوية المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) فان بيانات العينة تعتبر مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع غير الطبيعي(أمين، 2007م، ص117) ، والجدول أدناه يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (**Shapiro – Wilk**) والسبب في اختيار هذا المقياس دون غيره لأن حجم العينة يزيد عن 50 مفردة.

الجدول رقم(7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro – Wilk لعبارات الدراسة

العنوان	القيمة المعنوية Sig	القيمة المحسوبة
يتوفر هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	0.000	0.794
يوجد أساس محكم لتوزيع المسئوليات.	0.000	0.771
يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام.	0.000	0.822
يتبع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم.	0.000	0.799
لجميع المساهمين الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت.	0.000	0.821
المعلومات عن البنك متاحة لكل المساهمين.	0.000	0.812
يطلع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك.	0.000	0.867
يدافع البنك عن حقوق المساهمين القانونية.	0.000	0.761
يعوض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم	0.000	0.783
يحق للمساهمين معرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها.	0.000	0.853
يوجد تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره.	0.000	0.810
يسمح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.	0.000	0.876
تمد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها.	0.000	0.788
تعوض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	0.000	0.837
يفصح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة.	0.000	0.800
يوفر البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	0.000	0.240
يفصح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	0.000	0.807
يفصح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح.	0.000	0.874
يفصح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.	0.000	0.747
تلتزم إدارة البنك بجميع القوانيين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح.	0.000	0.712

يعمل البنك ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.000	0.725
يتابع البنك عمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها.	0.000	0.857
يوفر البنك نظام فعال لترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.000	0.780
المعلومات التي يوفرها هذا البنك صادقة في التعبير عن الحقائق.	0.000	0.698
المعلومات التي يوفرها هذا البنك قابلة للتحقق بواسطة آخرون.	0.000	0.800
المعلومات التي يوفرها هذا البنك تخدم جميع الجهات التي تستخدمها.	0.000	0.782
المعلومات التي يوفرها هذا البنك قليلة الأخطاء.	0.000	0.812

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

نلاحظ من الجدول رقم(7) أعلاه يتضح أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة من العبارات أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%) وبالتالي نقبل الفرض القائل أن بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع غير الطبيعي، وطالما أن البيانات تتوزع توزيعاً غير طبيعياً فإن ذلك يفيد الباحثون في إختيار المقياس المناسب، وعليه قام الباحثون بحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحاور لمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين عنها، ثم حساب معامل الارتباط لاختبار الفرضيات، بمعنى التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات، وكذلك اتجاه تلك العلاقة.

1/ الوسط الحسابي:

يستخدم لمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين عن محاور الدراسة، وتم إعطاء وزن ترجيحي لكل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي كما يلي: أوافق بشدة (5)، أوافق(4)، محايد(3)، لا أوافق(2)، لا أوافق بشدة(1)، وبناءً على تلك البيانات فإن الوسط الحسابي يساوي 3(1+2+3+4+5 مقسوم على 5)، وبالتالي فإن أي عبارة يزيد وسطها عن 3 يدل على الموافقة، وإذا قل الوسط الحسابي عن 3 فهذا يدل على عدم الموافقة، أما مستويات الموافقة فهي كالآتي:

أ/ من 4 إلى أكبر من3.5 موافقة إيجابية.

ب/ من 3.5 إلى أكبر من 3 درجة متوسطة من الموافقة(يميل إلى الإيجابية).

ج/ من 3 إلى أكبر من 2.5 درجة متوسطة من عدم الإيجابية(يميل إلى السلبية).

د/ من 2.5 إلى أكبر من 2 عدم موافقة (سلبية).

هـ/أقل من 2 عدم موافقة شديدة (سلبي جداً).

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
يتوفر هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	0.776	4.29	موافق
يوجد أساس محكم لتوزيع المسئوليات.	0.637	4.21	موافق
يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام.	0.816	4.04	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم(8) أعلاه يتضح الآتي:

1/ هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الأول، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الأول هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.29) وانحرافها المعياري (0.776) تلتها العبارة الثانية فالعبارة الثالثة.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الأول هي العبارة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.01) وانحرافها المعياري(0.816) وهذا يدل على وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات، وبناءً على ذلك نستنتج وجود أساس محكم وفعال للحوكمة للمصارف عينة الدراسة.

الجدول رقم (9) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني:

العبارات	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
يتبع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم.	0.768	4.13	موافق
لجميع المساهمين الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت.	1.01	4.08	موافق
المعلومات عن البنك متاحة لكل المساهمين.	0.870.	4.10	موافق
يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام. يطلع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك.	0.854	3.77	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم(9) أعلاه يتضح الآتي:

1/ هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الثاني، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الثاني هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.13) وانحرافها المعياري (0.768)، تلتها العبارة الثالثة ثم العبارة الثانية فالعبارة الرابعة.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الثاني هي العبارة الرابعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(3.77) وانحرافها المعياري (0.854)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ حماية المساهمين.

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
يدافع البنك عن حقوق المساهمين القانونية.	0.781	4.31	موافق
يعوض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم	0.877	4.23	موافق
يحق للمساهمين معرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها.	0.987	3.92	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم(10) أعلاه يتضح الآتي:

1/ هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الثالث، لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الثالث هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.31) وانحرافها المعياري (0.781)، تلتها العبارة الثانية، فالعبارة الثالثة.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الثالث هي العبارة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(3.92) وانحرافها المعياري (0.987)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ المساواة بين المساهمين.

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
يوجد تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره.	0.841	4.13	موافق
يسمح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.	0.897	3.69	موافق
تمد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها.	0.714	4.00	موافق
تعوض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	0.754	4.02	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم(11) أعلاه يتضح الآتي:

1/ هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الرابع لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الرابع هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.13) وانحرافها المعياري (0.841)، تلتها العبارة الرابعة، ثم العبارة الثالثة، فالعبارة الثانية.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الرابع هي العبارة الثانية، حيث بلغ متوسطها الحسابي(3.69) وانحرافها المعياري (0.897)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ دور أصحاب المصالح.

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي لعبارات المحور الخامس:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
يفصح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة.	0.664	4.40	موافق
يوفر البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	0.814	4.25	موافق
يفصح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	5.623	4.79	موافق
يفصح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح.	0.980	3.98	موافق
يفصح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.	1.195	3.56	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم(12) أعلاه يتضح الآتي:

1/ هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور الخامس لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور الخامس هي العبارة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.79) وانحرافها المعياري (5.623)، تلتها العبارة الأولى، ثم العبارة الثانية، ثم العبارة الرابعة، فالعبارة الخامسة.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور الخامس هي العبارة الخامسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(3.56) وانحرافها المعياري (1.195)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي لعبارات المحور السادس:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
تلتزم إدارة البنك بجميع القوانيين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح.	0.715	4.37	موافق
يعمل البنك ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.669	4.44	موافق
يتابع البنك عمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها.	0.929	4.13	موافق
يوفر البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.967	3.92	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم(13) أعلاه يتضح الآتي:

1/ هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور السادس لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور السادس هي العبارة الثانية، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.44) وانحرافها المعياري (0.669)، تلتها العبارة الأولى، ثم العبارة الثالثة فالعبارة الرابعة.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور السادس هي العبارة الرابعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(3.92) وانحرافها المعياري(0.967)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تطبق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

جدول رقم (14) المتوسط الحسابي لعبارات المحور السابع:

العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القرار
المعلومات التي يوفرها هذا البنك صادقة في التعبير عن الحقائق.	0.641	4.48	موافق
المعلومات التي يوفرها هذا البنك قابلة للتحقق بواسطة آخرون.	0.807	4.23	موافق
المعلومات التي يوفرها هذا البنك تخدم جميع الجهات التي تستخدمها.	0.717	4.27	موافق
المعلومات التي يوفرها هذا البنك قليلة الأخطاء.	0.857	4.17	موافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية2019م.

من الجدول رقم(14) أعلاه يتضح الآتي:

1/هنالك موافقة عالية من قِبل أفراد العينة على عبارات المحور السابع لأن متوسط تلك العبارات تجاوز الوسط الفرضي(3).

2/ أعلى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة بشدة في المحور السابع هي العبارة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.48) وانحرافها المعياري (0.641)، تلتها العبارة الثالثة، ثم العبارة الثانية فالعبارة الرابعة.

3/ أدنى عبارة من حيث الترتيب وافق عليها أفراد العينة في المحور السابع هي العبارة الرابعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.17) وانحرافها المعياري(0.857)، وهذا يدل على توفر الموثوقية بالمعلومات التي تنتجها البنوك عينة الدراسة.

تحليل الارتباط:

وهو يستخدم لمعرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرات وكذلك معرفة اتجاهها هل هي علاقة عكسية أم طردية، وتتراوح قيمته بين(1+ ،1−) فإذا كانت قيمته موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بين المتغيرات، أما إذا كانت إشارته سالبة فيشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أما القيمة المعنوية إذا كانت أقل من مستوى المعنوية 5% فهذا يعني أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، وإذا كانت أكبر من 5%فإن العلاقة لا تعتبر ذات دلالة إحصائية، وله ثلاثة مقاييس استخدم الباحثون منها مقياس سبير مان spear man's لاختبار فرضيات الدراسة والسبب في اختياره دون المقاييس الأخرى لأنه مقياس لا معلمي لا يشترط التوزيع الطبيعي للبيانات.

الجدول رقم(15) اختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بالبنك وموثوقية المعلومات المحاسبية.

العنوان	الأمانة في التمثيل		القابلية للتحقق		الحياد		قلة الأخطاء	
	القيمة المحسوبة	**القيمة المعنوية sig**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة المعنوية sig**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة المعنوية sig**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة المعنوية sig**
يتوفر هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	0.414	0.001	0.318	0.001	0.160	0.129	0.371	0.047
يوجد أساس محكم لتوزيع المسئوليات.	0.401	0.002	0.354	0.005	0.372	0.003	0.316	0.011
يوجد أساس محكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام.	0.246	0.097	0.263	0.030	0.270	0.027	0.448	0.004

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم (15) أعلاه يتضح الآتي :

1/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين وجود الهيكل التنظيمي لتحديد الصلاحيات وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية الحياد فإن علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أكبر من 5%.

2/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين وجود الأساس المحكم لتوزيع المسئوليات وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارات أقل من 5%.

3/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود الأساس المحكم لتوزيع الموارد والقيام بالمهام وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية الأمانة في التمثيل فإن علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أكبر من 5%، والمعلومات السابقة تؤكد صحة إثبات الفرضية الأولى.

الجدول رقم(16) اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ حماية المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية.

العبارات	الأمانة في التمثيل		القابلية للتحقق		الحياد		قلة الأخطاء	
	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
يتبع البنك وسائل آمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم.	0.435	0.023	0.173	0.133	0.176	0.132	0.205	0.117
لجميع المساهمين الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت.	0.194	0.084	0.296	0.017	0.236	0.046	0.163	0.139
المعلومات عن البنك متاحة لكل المساهمين.	0.418	0.029	0.182	0.098	0.154	0.138	0.420	0.029
يطلع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك.	0.192	0.086	0.203	0.075	0.199	0.078	0.164	0.139

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم (16) أعلاه يتضح الآتي :

1/ وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إتباع البنك للوسائل الآمنة في تسجيل وتحويل ملكية الأسهم وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية الأمانة في التمثيل علاقتها بتلك العبارة ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية أقل من مستوى المعنوية 5% .

2/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحقية جميع المساهمين في حضور الجمعية العمومية والتصويت وبين خاصيتي القابلية للتحقق وحياد المعلومات، مع عدم معنوية العلاقة بين العبارة نفسها مع خاصيتي الأمانة في التمثيل وقلة الأخطاء لأن مستوى الدلالة المعنوية sig للعبارتين أكبر من مستوى المعنوية 5% .

3/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إتاحة المعلومات عن البنك لكل المساهمين وبين خاصيتي القابلية للتحقق وقلة أخطاء المعلومات، مع عدم معنوية العلاقة بين العبارة نفسها مع خاصيتي الأمانة في التمثيل والحياد لأن مستوى الدلالة المعنوية sig للعبارتين أكبر من مستوى المعنوية 5% .

4/ وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إطلاع المساهمون على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم بالبنك وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى الدلالة المعنوية sig للعبارات أكبر من مستوى المعنوية 5% .والنتائج السابقة تؤكد صحة إثبات الفرضية الثانية.

الجدول رقم(17) اختبار الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وموثوقية المعلومات المحاسبية.

العبارات	الأمانة في التمثيل		القابلية للتحقق		الحياد		قلة الأخطاء	
	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
يدافع البنك عن حقوق المساهمين القانونية.	0.231	0.049	0.264	0.029	0.226	0.054	0.301	0.074
يعوض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم	0.168	0.117	0.171	0.134	0.345	0.057	0.154	0.144
يحق للمساهمين معرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها.	0.356	0.005	0.254	0.035	0.357	0.005	0.483	0.006

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم (17) أعلاه يتضح الآتي :

1/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دفاع البنك عن حقوق المساهمين القانونية وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية قلة الأخطاء علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية أكبر من مستوى المعنوية 5% .

2/ وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين تعويض البنك المساهمين عند التعدي على حقوقهم وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، مع معنوية العلاقة لتلك العبارة مع خاصية الحياد لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أقل من 5% .

3/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أحقية المساهمين لمعرفة جميع المعلومات عن ملكية الأسهم لجميع الفئات قبل شرائها وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية **5%**، والنتائج السابقة تؤكد صحة إثبات الفرضية الثالثة.

الجدول رقم(18) اختبار الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وموثوقية المعلومات المحاسبية.

العبارات	الأمانة في التمثيل		القابلية للتحقق		الحياد		قلة الأخطاء	
	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
يوجد تعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره.	0.229	0.051	0.267	0.088	0.469	0.011	0.435	0.023
يسمح البنك لأصحاب المصالح الاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم.	0.236	0.046	0.357	0.052	0.459	0.015	0.227	0.106
تمد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها.	0.160	0.128	0.253	0.035	0.357	0.005	0.177	0.131
تعوض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	0.325	0.009	0.331	0.008	0.313	0.012	0.498	0.000

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم (18) أعلاه يتضح الآتي :

1/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين وجود التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة البنك للمحافظة على استمراره وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات عدا خاصية القابلية للتحقق علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها المعنوية أكبر من مستوى المعنوية **5%.**

2/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سماح البنك لأصحاب المصالح بالاتصال المباشر بمجلس الإدارة وتوصيل آرائهم وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية قلة الأخطاء علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها أكبر من مستوى المعنوية **5%.**

3/ توجد علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين مد إدارة البنك أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها وبين خاصيتي الأمانة في التمثيل وقلة الأخطاء، مع معنوية العلاقة لتلك العبارة مع خاصيتي الحياد والقابلية للتحقق لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارتين أقل من **5%.**

4/توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تعويض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية **5%**، والنتائج السابقة تؤكد صحة إثبات الفرضية الرابعة.

الجدول رقم(19) إختبار الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وموثوقية المعلومات المحاسبية.

العبارات	الأمانة في التمثيل		القابلية للتحقق		الحياد		قلة الأخطاء	
	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
يفصح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة.	0.460	0.000	0.487	0.000	0.523	0.000	0.514	0.000
يوفر البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	0.443	0.000	0.435	0.001	0.439	0.001	0.338	0.007
يفصح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	0.335	0.005	0.160	0.128	0.178	0.104	0.445	0.039
يفصح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح.	0.330	0.062	0.458	0.015	0.156	0.143	0.247	0.000
يفصح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية.	0.376	0.003	0.287	0.020	0.171	0.113	0.207	0.070

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم (19) أعلاه يتضح الآتي :

1/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إفصاح البنك عن جميع بنود قائمة المركز المالي للمستخدمين بصورة واضحة وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى دلالتها المعنوية أقل من مستوى المعنوية **5%.**

2/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفير البنك معلومات دقيقة وشاملة عن مكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية **5%.**

3/ توجد علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إفصاح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة وبين خاصيتي الحياد والقابلية للتحقق، مع معنوية العلاقة لخاصيتي الأمانة في التمثيل وقلة الأخطاء لأن مستوى دلالتها المعنوية sig أقل من **5%.**

4/ وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إفصاح البنك عن الممارسات غير الأخلاقية لأصحاب المصالح مع خاصيتي الحياد والأمانة في التمثيل، مع معنوية العلاقة لخاصيتي القابلية للتحقق وقلة الأخطاء لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارتين أقل من **5%.**

5/ وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إفصاح البنك عن فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية وبين خاصيتي الحياد وقلة الأخطاء، مع معنوية العلاقة لخاصيتي القابلية للتحقق والأمانة في التمثيل لأن مستوى الدلالة المعنوية sig لتلك العبارتين أقل من مستوى المعنوية **5%**، والنتائج السابقة تؤكد صحة إثبات الفرضية الخامسة.

الجدول رقم(20) إختبار الفرضية السادسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وموثوقية المعلومات المحاسبية

العبارات	الأمانة في التمثيل		القابلية للتحقق		الحياد		قلة الأخطاء	
	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنويةsig	القيمة المحسوبة	القيمة المعنوية sig
تلتزم إدارة البنك بجميع القوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح.	0.542	0.000	0.510	0.000	0.601	0.000	0.449	0.018
يعمل البنك ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.366	0.004	0.307	0.013	0.463	0.000	0.187	0.092
يتابع البنك عمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها.	0.410	0.001	0.639	0.000	0.553	0.000	0.184	0.095
يوفر البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.292	0.018	0.385	0.002	0.290	0.019	0.219	0.060

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

من الجدول رقم (20) أعلاه يتضح الآتي :

1/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التزام إدارة البنك بجميع القوانين الخاصة بحماية حقوق أصحاب المصالح وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات لأن مستوى دلالتها أقل من مستوى المعنوية **5%.**

2/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عمل البنك ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية قلة الأخطاء علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها أكبر من مستوى المعنوية **5%.**

3/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متابعة البنك لعمليات الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية قلة الأخطاء علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها أكبر من مستوى المعنوية **5%.**

4/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توفير البنك نظام فعال لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وبين جميع الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات، عدا خاصية قلة الأخطاء علاقتها بتلك العبارة ليست ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالتها أكبر من مستوى المعنوية **5%** ، والنتائج السابقة تؤكد صحة إثبات الفرضية السادسة.

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

بعد الدراسة النظرية ووتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل للنتائج التالية:

1/ تطبق معظم المصارف عينة الدراسة مبادئ الحوكمة، والمعلومات التي تعرضها تتصف بالموثوقية.

2/ توجد علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وموثوقية المعلومات.

3/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين وجود الأساس المحكم والفعال للحوكمة بالبنك وأسس توزيع المسؤوليات والموارد وبين موثوقية المعلومات المحاسبية.

4/ توجد علاقة ليست ذات دلالة إحصائية بين إطلاع المساهمين على جميع العمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم وبين موثوقية المعلومات المحاسبية.

5/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دفاع البنك عن حقوق المساهمين القانونية وتمليكهم جميع المعلومات عن ملكية الأسهم قبل شرائها وموثوقية المعلومات المحاسبية.

6/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تعويض إدارة البنك أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم وبين موثوقية المعلومات المحاسبية.

7/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إفصاح البنك عن بنود قائمة المركز المالي لمساهمين ومدهم بالمعلومات الكافية عن حوافز مجلس الإدارة والمديرين وبين موثوقية المعلومات المحاسبية.

8/ توجد علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين إفصاح البنك عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة للمساهمين والممارسات غير الأخلاقية وبين موثوقية المعلومات المحاسبية.

ثانياً: التوصيات.

بناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بالآتي:

1/ الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة حتى تشمل المصارف التي لم تطبقها بغرض تعزيز موثوقية المعلومات.

2/ مراعاة عدم التحيز في تحديد الصلاحيات وتوزيع المهام والموارد.

3/ ينبغي على إدارة المصارف مراعاة عدم التحيز في عملية تسجيل وتحويل ملكية الأسهم، ومراعاة إتاحة المعلومات لكل المساهمين وخاصةً تلك التي تتعلق بالعمليات غير العادية التي تؤثر على حقوقهم.

4/ على إدارة المصارف مد كافة أصحاب المصلحة بالمعلومات التي يحتاجونها وتفيدهم في اتخاذ القرارات.

5/ على إدارة المصارف مراعاة الشفافية والإفصاح عن الممارسات غير الأخلاقية والمخاطر المتوقعة وعرضها على أصحاب المصلحة بالبنك.

6/مراعاة الدقة والتوقيت المناسب في قياس المعلومات المحاسبية لتعزيز الثقة في تلك المعلومات.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ العساف، صالح بن محمد 1995م، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، (الرياض: مكتبة العبيكان).

2/ عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق، كايد 2001م، **البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه**(عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

3/ عسيري، عبدالله علي، 2013م، **إفصاح شركات المساهمة العامة السعودية عن إلتزامها بلائحة حوكمة الشركات** (الرياض: مجلة الملك عبد العزيز، المجلد27، العدد الأول).

4/ حلا، زيدان و أبو نصار ،محمد، 2014م، **أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء للشركات الصناعية الأردنية** (عمان: مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد الثاني).

5/ السناوي، عبدالرؤوف محمد ودراغمة زهران محمد علي وجزار، صهيب توفيق، 2015م، **مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركات**، دراسة ميدانية على الشركات الفلسطينية (الأردن: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد الثاني).

6/ محمد، عائشة موسى ومنصور، عبد الرحمن البكري، 2016م، **أثر الاختلاف بين الربح المحاسبي والضريبي على جودة المعلومات المالية** (الخرطوم: مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد السادس،العدد 23).

7/ عبد العظيم، محمد حسن محمد، 2005م، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات**(دبي: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول).

8/ ميخائيل، أشرف حنا، 2005م، **تدقيق الحسابات في ظل منظومة حوكمة الشركات** ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

9/ أسامة ربيع أمين سليمان، **التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، ط2** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007م).

10/ آل خليفة، إمام حامد، 2007م، **صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة** – بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال، شرم الشيخ.

11/ زلوم، نضال عمر، **نموذج مقترح لقياس إستخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ بإستمرارية الأرباح كأداة لجودتها** (الأردن: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد الثالث، 2015م)

12/ حماد، رشا، 2010م، **أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية** (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول).

13/ خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح، 2011م، **تحليل القوائم المالية– مدخل نظري تطبيقي، ط3** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة) .

14/ الخطيب، نمر محمد وفؤاد، صديقي، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية**، تجربة الجزائرSCF (الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011م) .

15/ الجعارات، خالد جمال، 2012م، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات ذات الجودة العالية**(بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد33).

16/ درغام، ماهر موسى و الأغا، 2013، تامر بسام **العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند على القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الزرقاء العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل ، الأردن، الفترة من 24-25.

17/ عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحي 2013م، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح.**

18/ الداعور، جبر ابراهيم، وعابد، محمد نواف، **مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة** (غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية حلا، المجلد 15، العدد الأول، 2013م).

المراجع باللغة الاجنبية:

1/ Leal, R, Carvalhal A,& Iervolino A,2015, **One decarde of evolution of corporate governance Practices in Brazil** , University of federal do Rio de Janeiro (UFRJ) , School of Business and Brazilian Institute of corporate Governance.

. 2/ Winkler, Delbert 1998, Financial Development Economic Growth and corporate Governance, Working paper Series: Finance and Accounting 12, Department of Finance, Goethe University Frankfurt Am Main.

3/ OECD, 2004, Organization For Economic Co-Operation and Development, OECD principles of Corporate governance, OECD publication service, Paris

4/ Giovanni , S. Francesco ,p, Giorgio, p. & Lara , P. 2015, **Corporate governance and the Quality of voluntary disclosure; Evidence from medium – sized listed firms** International Journal of disclosure and governance.

5/ Casket, J, & laux V, 2015, **Corporate governance , accounting Conservatism and manipulation , University of Texas at oust in, Department of Accounting.**